مدير المباحث أثناء الحفل

الفريق أول بخش يلقي كلمته

افتتح نيابة عن الأمير نايف ندوة الأمن والمجتمع الرابعة..

مدير المباحث العامة: ولي العهد وجه لسمو وزير الداخلية بوضع الخطط الأمنية الكفيلة لمنع الفئة الضالة من تحقيق أغراضها ودحرها

■ نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية افتتح معالي الفريق أول محمود بن محمد بخش مدير عام المباحث العامة رئيس لجنة الضباط العليا مساء أمس ندوة الأمن والمجتمع الرابعة التي تنظمها كلية الملك فهد الأمنية لمدة ثلاثة أيام بقاعة الملك عبدالعزيز الثقافية.

وقد بدئ الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم رتلها الطالب سليمان بن علي الحربي ثم كلمة الكلية ألقاها مدير عام كلية الملك فهد الأمنية اللواء عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفدا أعرب فيها عن سعادته بتوافق حفل افتتاح الندوة مع اليوم الوطني، مشيراً إلى وسم الندوة لهذا العام بالظاهرة الاجرامية المعاصرة لأنها تعد وليدة متناقضات تحكمها المصلحة الخاصة.

وحث الفدا على تكثيف إجراءات الوقاية من الانحراف من قبل الاختصاصيين في مجالات التربية والتعليم والدعوة والإرشاد والإعلام والتوعية بالمخاطر وسد الطرق أمام عصابات الاجرام المختلفة.

ورفع اللواء الفدا شكره لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز لرعايته الدائمة لفعاليات الندوة في كل عام مما ساهم بشكل كبير في تفعيل توصيات الندوات الثلاث الماضية.

وسأل المولى عز وجل ان يتغمد فقيد الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بواسع رحمته، وان يوفق خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وان يعين سمو وزير الداخلية على تحقيق أعلى درجات الأمن والطمأنينة.

بعد ذلك، ألقى مدير مركز البحوث والدراسات بالكلية الدكتور محمد بن عبدالله المطوع كلمة قال فيها ان توجيهات سمو وزير الداخلية وسمو نائبه وسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وبمتابعة مدير عام الكلية ونائبه ساهمت في تنفيذ المركز لعدد من المناشط العلمية التي يفخر بها الجميع ويلمس صداها على كافة الأصعدة.

وبين المطوع ان أعضاء اللجنة العلمية بالمركز اختاروا عنوان الندوة لهذا العام (الظاهرة الاجرامية المعاصرة: الانجاحات والسمات) من أجل تحقيق عدد من الأهداف والتي من أهمها التعرف على ملامح الظاهرة الإجرامية المعاصرة والكشف عن الآثار المختلفة لها وكذا التعرف على مدى كفاءة الأنظمة والإجراءات المطبقة لمواجهتها واستعراض بعض التجارب العلمية المحلية والعربية والعالمية وسبل الاستفادة منها وكيفية مواجهتها.

من جانبه، أكد معالي الفريق أول محمود بن محمد بخش مدير عام المباحث في كلمته التي ألقاها بهذه المناسبة ان موضوع العناية بإقامة الندوات وعقد المؤتمرات لتقديم البحوث العلمية وعرض الدراسات التخصصية في المجالات الأمنية من أجل خدمة المجتمعات الإنسانية هو أمر جدير بالشكر والتقدير.

مشيراً إلى مساهمة الندوة في تزويد رجل الأمن بالعلم والمعرفة والتدريب والتأهيل.

وقال إن الأمن السعودي حقق نجاحات متتابعة وهي ملموسة على أرض الواقع جاءت من منطلقات إيمانية وقدرات ذاتية بفضل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله قولاً وعملاً إذ قال يحفظه الله ان ليس للإرهاب وأهله حياة على التراب السعودي مهما طال الزمن أو قصر.

وأضاف قائلاً: وبذات التوجه وقوته أصدر صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد توجيهاته السديدة إلى سمو وزير الداخلية لوضع الخطط الأمنية التي تؤدي إلى منع هذه الفئة الضالة من تحقيق أغراضها وأهدافها ودحرها ليسلم المجتمع من شرها وفسادها.

إثر ذلك، تسلم المشاركون والشركات الراعية للندوة الدروع التذكارية من معالي مدير عام المباحث العامة، حيث تسلم الزميل سالم الغامدي مدير التحرير الدرع التكريمي لجريدة «الرياض» لرعايتها الإعلامية للندوة.

منسوبو الكلية أثناء الحفل

تغطية - تركي العمري: تصوير - صالح الجميعة

المجلس يشيد بإنجازات المؤسس ويؤكد ضرورة السير على نهجه

(الشورى) يناقش مشروعي نظامي تنفيذ اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ومكافحة الغش التجاري

كتب- محمد الشيباني:

■ أكد مجلس الشورى خلال جلسته الثالثة والثلاثين التي عقدها أمس الأحد الموافق «١٤٢٦/٨/٢١هـ» برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد على أهمية اليوم الوطني، وأن تقدم الأمم يقاس بما يسطره لها التاريخ من وقائع لأحداث تبني فيه كيانها. وهذا يتجلى في الكفاح العظيم للملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود «رحمه الله» الذي أقام دولة تنعم بالعدل والأمن والاستقرار.

وأكدت الأمانة العامة أن معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور صالح بن حميد ألقى بيانا فيما يلي نصه:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أيها الاخوة:

إن تقدم الأمم وعظمتها يقاسان بما يسطره لها التاريخ من وقائع وأحداث تبني فيه كيانها وترسم طريق حياتها نحو الأفضل والأمثل، والأمم العظيمة ينشأ فيها قادة عظام يقودونها نحو ذرى المجد ويتخطون بها الصعاب.

وهذا يتجلى لدينا في الكفاح العظيم للملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- الذي أقام دولة موحدة تنعم بالعدل والأمن والاستقرار.

ففي عام ١٣٥١هـ أعلن الملك الراحل قيام هذه المملكة موحدة شامخة معتزة بدينها متخذة القرآن الكريم والسنة المطهرة شرعة لها ومنهاجا.

لقد أطلق الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- مسيرة لفتت أنظار العالم لتأسيس وبناء هذه الدولة الفتية معتمداً على المولى القدير أولاً، ثم على مساندة شعبه ومواطنيه، فكان الإنسان السعودي هو الرئيس في معادلة بناء الدولة في ظروف صعبة، وأحداث إقليمية ودولية خطيرة، وإمكانات مالية وبشرية محدودة، ولكن كان توفيق الله ثم ذلك التلاحم والترابط هو أساس بناء الوطن وصنع حضارته وتاريخه الحديث.

ثم واصل أبناء الملك عبدالعزيز -رحمه الله- البررة مسيرة الوالد المؤسس فعملوا بكل همة على تنمية البلاد وإرساء العدل تحت راية الشرع بين الأصالة والمعاصرة.

أيها الزملاء:

والمجلس يؤكد أن الأهمية العظمى والقيمة الكبرى لما أنجزه الملك عبدالعزيز قبل «٧٥» عاماً وبدأه -رحمه الله- قبل ما يقارب «١٠٠» عام تتجسد اليوم في دولة قوية مزدهرة آمنة، تعلي شرع الله وتبني المواطن وتهتم بالمسلمين ومقدساتهم.

دولة محورية على الصعيدين العربي والإسلامي ولها كلمتها واحترامها دولياً. وصانعة للقرار عربياً وإسلامياً، مؤثرة عالمياً، تعمل بما في وسعها لخدمة القضايا العربية والإسلامية.

وعلى مسيرة الملك عبدالعزيز المظفرة واصل أبناؤه من بعده السير على خطاه فواصلوا العمل وتعاهدوا هذه البلاد بالرعاية والاهتمام والبناء. واليوم ونحن نستقبل عهداً جديداً بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - ويعاضده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، لنستشرف المستقبل الزاهر الذي يأمله مواطنو المملكة، عندما يُستهل هذا العهد بمزيد من تحسين مستوى المعيشة للمواطن، وضخ أموال لقطاعات خدمية فإن ذلك ليؤكد أن المملكة مستمرة بالسير بثقة على جادة الحق والخير والتقدم.

أيها الاخوة:

إن المناسبة الوطنية حين تمر بالأجيال والأوطان إنما هي وقوف عند المعاني الزاخرة، والتاريخ الطويل، والكفاح الصادق، والبطولات الخالدة، ويقف عندها المرء مستلهماً الدروس، مستخلصاً العبر، متبصراً الطريق نحو غد أكثر إشراقاً.

وإن المواطنة الصادقة تعني التكاتف والالتئام صفاً واحداً ضد كل عمل يحاول النيل من الوطن، أمنه، واستقراره، وتنمية وتطوره، كما تعني النصح والإخلاص للقيادة والشعب أجمع، وتقتضي أيضاً سيراً حثيثاً في طريق البناء الذي رسمه المؤسس الراحل، وقبل ذلك كله وبعده اعتصاماً بحبل الله المتين، وعملاً بكتابه الكريم، وسنة نبيه الأمين، وهو ما سارت عليه البلاد - حرسها الله - وقام عليه قادتها الميامين.

وختاماً فإن المناسبات الوطنية ليست مناسبة عابرة بل هي تاريخ ومستقبل زاخر بكل المعاني والدلالات التي تبرز معنى الوطن والمواطنة الصادقة، ولنقف نتذكر كيف كانت البلاد وحالها فرقة وتمزق وشتات وكيف أضحت كياناً راسخاً قوياً فاعلاً بين الأمم.

حفظ الله علينا ديننا وحفظ وطننا من كل سوء، وحفظ قيادتنا ذخراً وعوناً لنا، وحفظنا جميعاً.

وبعد ذلك انتقل المجلس لمناقشة مشروع نظام تنفيذ اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها، وتدمير تلك الأسلحة المقدم من لجنة الشؤون الأمنية، حيث قدّم عضو اللجنة اللواء م/إبراهيم الميمان التقرير الذي يشتمل على ثلاثين مادة.

حيث هذا النظام هو تنفيذ لاتفاقية سبقت مصادقة المملكة العربية السعودية عليها في عام ١٤١٤هـ. ومن أبرز المواد ما ورد في المادة الثانية من تحديد المحظورات، ومنها حظر استحداث الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها، وحظر استخدامها، أو صيانتها، أو تخزينها، أو حفظها، أو نقلها بأي طريقة. كما تؤكد المواد الثالثة والرابعة على محظورات أخرى.

أما المادة الخامسة فتحدد التراخيص اللازمة لإنتاج أو استخدام بعض المواد الكيميائية، أو غير ذلك وذلك لأغراض غير محظورة، إلا بعد الحصول على التوظيف اللازم من وزارة التجارة والصناعة. كذلك تحدد المواد السادسة والسابعة والثامنة أهمية الحصول على التراخيص اللازمة للنقل أو التجهيز أو الاستيراد أو التصدير لبعض المواد.

كما تشير المواد التاسعة والعاشرة إلى أهمية إبلاغ الوزارة بالنشاطات التي يقوم بها. ثم يحدد الفصل الخامس أسلوب التفتيش ومن يخضع له، وكيف يتم.

ويحدد الفصل السابع العقوبات لمخالفة أحكام النظام. ويختص الفصل الأخير بالأحكام العامة.

وقد أثير على مواد المشروع العديد من المداخلات والآراء من أعضاء المجلس.

بعد ذلك جلست اللجنة لمراجعة ما تمت إثارته من ملحوظات وآراء ثم تقديم رأيها، ليتم التصويت على مواد المشروع في جلسة قادمة.

ثم انتقل المجلس لدراسة مشروع نظام مكافحة الغش التجاري المقدم من لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة حيث تلا رئيس اللجنة الدكتور شويش المطيري تقرير اللجنة.

ويتكون مشروع مكافحة الغش التجاري من سبعة وعشرين مادة، وتنص المادة السادسة والعشرين منه على أنه يحل محل نظام مكافحة الغش التجاري الصادر في ١٤٠٤/٥/٢٩هـ.

فيما تحدد المادة الثانية منه على إيضاح المخالفات للنظام، مثل الخداع والغش وبيع المنتجات المغشوشة، أو صيانتها أو استيرادها، وصنع مواد مخالفة للمواصفات المعتمدة.

ثم يحدد المشروع أساليب الضبط والتحقيق والمحاكمة، والعقوبات المقررة على المخالفات. وينتهي بالفعل الخاص (أحكام ختامية).

وسوف يكمل المجلس دراسة بقية مواد المشروع في جلسة قادمة بإذن الله.

يوجد خادمات للتنازل
٠٥٠٧٤٤٨٢٠٣/٤١٩٢٠٣٠/٤١٩٤٠٠٩